# حلّ الكنيست والذهاب إلى انتخابات جديدة في إسرائيل

حزيران 2022

تقدير موقف

وحدة السياسات - مدى الكرمل

مدى الكـرمل

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيليّ نفتالي بِنِت ورئيس الحكومة البديل ووزير الخارجيّة يَئير لَبِيد في بيان صحفيّ يوم الإثنين، 20 حزيران (2022)، عن طرح قانون لحلّ الكنيست والذهاب إلى انتخابات جديدة. ويأتي هذا الإعلان بعد سلسلة من الأزمات السياسيّة الداخليّة التي عصفت بالحكومة في الأشهر الماضية، وكان آخرها فشل الحكومة في تجديد "قانون يهودا والسامرة".

ترمي هذه الورقة إلى تحليل الأسبابِ التي دفعت الحكومة الإسرائيليّة إلى حلّ الكنيست، والخياراتِ السياسيّة المحتمَلة لمستقبَل الحكم في إسرائيل.

## مقدّمة:

يعود السبب الرئيسيّ لتشكيل حكومة التغيير في إسرائيل إلى سعي مركّباتها المركزيّة إلى الإطاحة ببنيامين نتنياهو عن سدّة الحكم. وقد اجتمع على هذا الهدف أحزابُ يمين ويسار ووسط كانت في ما مضى ترفض الجلوس معًا. ومنذ عودة نتنياهو إلى الحكم عام 2009، تكرّرت المحاولات للإطاحة به، من خلال تحالف أحزاب وخوض الانتخابات، كان أوّلها تشكيل تحالف المعسكر الصهيونيّ عام 2015 بين حزبَي العمل وحركة "هَتْنوعاه" (الحركة) برئاسة وزيرة الخارجيّة آنذاك تسيبي ليفني، غير أنّ الليكود برئاسة نتنياهو استطاع الفوز في هذه الانتخابات وتشكيل حكومة، وكانت المحاولة الثانية الأكثر جِدّيّة في تشكيل تحالف "كَحول لَفان" (أزرق أبيض) برئاسة بيني چانتْس ولم يتمكّن هذا التحالف من تشكيل حكومة بديلة عن حكم الليكود، على الرغم من عدد المقاعد الكبير الذي حصل عليه، وعلى الرغم من الدعم الذي تلقّته من القائمة المشتركة.

تمكّن نتنياهو من تشكيل حكومة من خلال بناء كتلة يمينيّة صُلبة حوله تتكوّن من الحزبَيْن الدينيَّيْن الأرثوذكسيَّيْن (الحركتَيْن "شاس" وَ "يَهْدوت هَتوراه") وأحزاب الصهيونيّة الدينيّة، وأحزاب يمينيّة علمانيّة، وتحديدًا حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة ليبرمان. فقد استطاعت كتلة اليمين برئاسة الليكود تشكيل حكومة والحصول على 61 مقعدًا على الأقلّ من دون الحاجة إلى أحزاب وقوائم غير يمينيّة. تغيّر هذا الواقع بعد قرار ليبرمان عدم المشاركة في حكومة بنيامين نتنياهو في أعقاب انتخابات نيسان عام 2019، ممّا أدخل اليمين في مأزق سياسيّ كبير.

وإلى جانب الرغبة في إسقاط نتنياهو، شكّلت هذه الحكومة مَخرجًا لحالة المعارضة التي يعيشها اليسار الصهيونيّ منذ سنوات طويلة. فعلى سبيل المثال، لم يشارك حزب ميرتس اليساريّ في حكومة إسرائيليّة منذ عام 2001، وحزب العمل خارج الحكومة منذ عام 2009، وحزب "يِش عَتيد" ("يوجد مستقبل") لا يشارك في الحكومة منذ عام 2015. ودفعت حالةُ المعارضة الدائمة وهيمنةُ اليمين على الوزارات الحكوميّة حركاتٍ إسرائيليةً إلى المشاركة في الحكومة ومحاولة التأثير وبناء ذواتها كأحزاب سلطة، ممّا قد يُحسّن شعبيّتها الانتخابيّة. حينها ستحصل هذه الأحزاب، ولا سيّما حزبا ميرتس والعمل، على الوزارات الاجتماعيّة، ممّا قد يحسّن قدرتها على التأثير في السياسات الاجتماعيّة والتعليميّة وَفْق رُؤاها الحزبيّة.

وجاءت هذه الحكومة أيضًا من أجل تحقيق مطامح شخصيّة نحو رئاسة الحكومة في المستقبل؛ ففي انتخابات الكنيست الأخيرة طرح كلٌّ من ساعَر وبِنِت ولَبيد أنفسهم كمرشّحين لرئاسة الحكومة، غير أنّ وجود نتنياهو لم يُمكّنهم من تحقيق إنجازات انتخابيّة تصل إلى إنجازات الليكود، لذلك يراهن هؤلاء، ولا سيّما ساعَر وبِنِت اللذان ينتميان إلى اليمين، على أن تُنتج هذه الحكومة ديناميكيّةً داخل الليكود من أجل تنحية نتنياهو، وإخلاء ساحة اليمين لقيادة جديدة في المستقبل. فعلى سبيل المثال، تنافس جدعون ساعَر، قبل انشقاقه من الليكود، عشيّة انتخابات آذار عام 2020، على رئاسة حزب الليكود ضدّ نتنياهو، ومُنِيَ بخسارة فادحة أمامه، وعندما شكّل نتنياهو حكومته بالتحالف والتناوب مع چانْتْس حُرِم ساعَر من تقلُّد منصب وزاريّ على الرغم من شعبيّته في صفوف حزب الليكود.

قرّرت هذه المركّبات، وبخاصّة اليمينيّة منها وحزب "أزرق أبيض" برئاسة وزير الأمن چانْتْس، منْعَ نتنياهو من تشكيل الحكومة، وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها اليمين على ساعَر وبِنِت للعدول عن حكومة التغيير،[1] فإنّهما صدّا هذه الضغوط ودخلا في حكومة التغيير، وذلك من أجل إرسال رسالة إلى قواعد اليمين عمومًا، وإلى قواعد الليكود خصوصًا، مُفادُها أنّ الليكود لن يعود إلى السلطة ما دام نتنياهو رئيسًا لهذا الحزب، ولن يُفسَح الطريق أمام عودتهم لتشكيل حكومة يمين صافية بقيادة الليكود إلّا بتَنَحّي نتنياهو أو بتَنْحِيَته.

تشكّلت الحكومة الجديدة وَفق مبدأ التناوب على رئاسة الحكومة بين نفتالي بِنِت ويَئير لپيد، وقد تنازل لپيد عن رئاسة الحكومة لوحده أو البدء بالتناوب، على الرغم من أنّه أكبر الأحزاب بعد الليكود، من أجل إقناع بِنِت بالانضمام إلى الحكومة، وتُشكِّل هذه النقطة سابقةً في النظام السياسيّ الإسرائيليّ؛ إذ لأوّل مرّة يترأّس الحكومةَ مندوبٌ لحزب ليست لديه سوى سبعة مقاعد في الكنيست. ومع ذلك اشترط بِنِت للانضمام إلى الحكومة أنّه غير ملزَم بالاتّفاقيّات التي وقّعها لپيد مع سائر الشركاء، بل بالاتّفاق الذي وقّعه مع لپيد فقط،[2] كما سيكون لكلّ من رؤساء الحكومة بالتناوب حقّ النقض (الڤيتو) على كلّ قرار حكوميّ،[3] وهو أمر سوف يعيق عمل الحكومة، ولكنّها تنازلات قدّمها لپيد من أجل تشكيل الحكومة.

تشكّلت الحكومة من ثماني قوائم يصل عدد أعضائها إلى 62 عضوًا، وهو عدد غير مسبوق من القوائم التي تشكّل حكومة بهذا العدد القليل من الأعضاء، الذي يحمل تحدّيًا كبيرًا لها. فكلّ مركّب من مركّباتها قادر لوحده على إسقاطها.

[1] رابِنوڤيتْس، أهرون. (2021، 7 حزيران). كبار حاخامات الصهيونيّة الدينيّة: علينا أن نعمل كلّ ما باستطاعتنا كي لا تُقام حكومة. هآرتس. ص 3. [بالعبريّة]
[2] هاوْزِر طوف، ميخائيل. (2021، 8 حزيران). بِنِت لن يكون ملزَمًا باتّفاقيّات لپيد مع القوائم الأخرى، ولكلّ منهما حقّ الڤيتو على أيّ قرار. هآرتس. ص 4. [بالعبريّة]
[3] المصدر السابق.

## حلّ الكنيست: نتاج أزمات داخليّة في الحكومة

بدأت الأزمة الائتلافيّة بالتراكم مع انسحاب عضوة الكنيست عيديت سِلمان، رئيسة الائتلاف الحكوميّ في الكنيست (وهي من حزب "يمينا" برئاسة بِنِت)، من الائتلاف الحكوميّ وانضمامها إلى المعارضة، ممّا حوّل الحكومة إلى حكومة تعتمد على 60 مقعدًا مقابل 60 مقعدًا للمعارضة.

جاء قرار الحكومة حلّ الكنيست بعد أن أدركت أنّها لا تستطيع إدارة الائتلاف الحكوميّ في ظلّ التركيبة الائتلافيّة الحاليّة، ولا سيّما بعد أن فشلت الحكومة في تمرير قانون "يهودا والسامرة"، وهي المرّة الأولى التي تفشل فيها حكومة في تجديد القانون منذ عام 1967. وقد حاولت تجاوز الأزمة الحاليّة من خلال الضغط على النائبَيْن غيداء ريناوي - زعبي ومازن غنايم ليستقيلا من الكنيست، لكنّ هذه المحاولات باءت بالفشل. علاوة على ذلك، أعلن عضو الكنيست نير أورباخ من حزب "يمينا" عن امتناعه عن التصويت مع الحكومة في الكنيست، وهذا يعني عمليًّا فشل الحكومة حتّى في تمرير قوانين عاديّة، ولا سيّما أنّ المعارضة اتّخذت قرارًا بالتصويت ضدّ كلّ اقتراحات القوانين التي تعرضها الحكومة وإنْ لم تعارضها هي مبدئيًّا، وذلك لإظهار ضعف الحكومة وعجزها وعدم قدرتها على إدارة شؤون الدولة. وممّا لا شكّ فيه أنّ بِنِت ولَپيد اتّخذا هذه الخطوة الاستباقيّة من أجل تحقيق هدفين:

الأوّل: منْع المعارضة برئاسة نتنياهو من طرح قانون حلّ الكنيست، وبذلك كان في الإمكان أن تكون المبادرة لحلّها من المعارضة، ممّا يضاعف من فشل الحكومة. لذا فإنّ مبادرتها لحلّ الكنيست يضعها في موقع سياسيّ أفضل ممّا لو جاء الاقتراح ونجح من المعارضة.

الثاني: منْع نتنياهو من تشكيل حكومة بديلة في ظلّ الكنيست الحاليّة، ولا سيّما أنّ الليكود مارس ضغوطًا على النائب نير أورباخ لدعم مثل هذه الحكومة، من خلال حجب الثقة عن الحكومة الحاليّة.

تُعتبَر الأزمة الحاليّة ضربة لمكانة بِنِت؛ إذ على الرغم من كونه رئيس الحكومة، يأتي التهديد على بقاء الحكومة من حزبه الذي كان لديه سبعة مقاعد فقط، وبقي لديه الآن أربعة مقاعد بعد انسحاب اثنين من الحزب (عيديت سِلمان وعميحاي شيڤْلي)، فضلًا عن امتناع عضو ثالث (أورباخ) من التصويت مع القوانين التي تطرحها الحكومة في الكنيست، وهذا يضعفه كثيرًا أمام سائر المركّبات؛ فحزب رئيس الحكومة هو الأصغر في الائتلاف الحكوميّ (تضاف إلى هذه الحالة من الصغر القائمةُ العربيّة الموحّدة التي انضمّت إلى الحكومة دون تولّي حقائب وزاريّة). وهذه حالة غير مسبوقة في النظام السياسيّ الإسرائيليّ، حيث إنّ رئيس الحكومة يأتي -كما جرت العادة- من أكبر القوائم المشكِّلة للحكومة.

يعود تراجع شعبيّة الحكومة الإسرائيليّة في الفترة الأخيرة إلى الأسباب التالية:

أوّلًا: الشعور العامّ بتراجع الأمن الشخصيّ؛ فالعمليّات المسلّحة التي نفّذها فلسطينيّون في الأشهر الأخيرة كشفت -بحسب ما يرى الشارع الإسرائيليّ- إخفاقَ الحكومة في تحقيق الأمن الشخصيّ في الشوارع، وأعادت إلى الأذهان العمليّات المسلّحة التي نُفِّذت خلال الانتفاضة الثانية. صحيح أنّه كانت هنالك عمليّات فلسطينيّة في فترة الحكومة السابقة، ولكنّها لم تكن قاتلة ومميتة وبالسلاح الناريّ كما هي العمليّات الأخيرة.

ثانيًا: الوضع الاقتصاديّ الصعب وغلاء المعيشة في إسرائيل منذ بداية السنة الحاليّة؛ فعلى الرغم من النموّ الاقتصاديّ وانتعاش الاقتصاد الإسرائيليّ في السنة الماضية، لم ينعكس ذلك على الحياة المعيشيّة اليوميّة، وذلك بسبب غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار السكن والوَقود، وارتفاع أسعار الاحتياجات اليوميّة من الفواكه والخضراوات وغيرها.

ثالثًا: تفاقُم اتّساع الشرخ الدينيّ - العلمانيّ في إسرائيل خلال الحكومة الحاليّة، حيث اتّخذت الحكومة خطوات اعتبرها المتديّنون عدائيّة لهم، نحو: تقليص ميزانيّات المدارس الدينيّة؛ محاولة تقسيم ساحة البُراق بين اليهوديّة الأرثوذكسيّة واليهوديّة الإصلاحيّة؛ قرار وزير الصحّة السماح بإدخال الطعام إلى المستشفيّات خلال عيد الفصح اليهوديّ("الپيسَح") -مع العلم أنّ حزب "يمينا" هو بطابعه حزب دينيّ، فأغلب أعضائه من المتديّنين (مثل عيديت سِلمان).

رابعًا: ضَعف عمل الائتلاف الحكوميّ؛ فعلى الرغم من نجاح الحكومة في إدارة خلافاتها، وتمرير موازنة الدولة، هي أقلّ الحكومات فاعليّة، بسبب تركيبتها من جهة، واعتمادها على 60 مقعدًا من جهة أخرى. وظهر ضعفها في التشريعات القانونيّة؛ فقد استطاعت الحكومة في الدورة الشتويّة الأخيرة للكنيست تشريع 35 قانونًا، وذاك عدد قليل بالمقارنة مع الحكومات السابقة (على سبيل المقارَنة: في الدورة الشتويّة لحكومة نتنياهو عام 2015، شُرّع 60 قانونًا)، والأهمّ أنّ الحكومة أخفقت في تشريع 32 قانونًا لها على جدول أعمال الكنيست، وهي سابقة في النظام السياسيّ الإسرائيليّ، أن تُخفِق حكومة في تشريع قوانين لها بهذا الكمّ،[4] كان آخرها فشلها في تمرير قانون "يهودا والسامرة".

[4] أرلوزوروف، ميراف. (2022، 28 آذار). صحيح أنّ الحكومة لم تسقط، بَيْدَ أنّها لم تنجح في إنجاز الكثير من الأمور. ذا-ماركر. ص 6. [بالعبريّة]

## خاتمة

في استطلاعات الرأي التي أُجرِيت بعد فشل الحكومة في تمرير قانون "يهودا والسامرة"، حصلت كتلة المعارضة برئاسة نتنياهو على 60 مقعدًا، بينما حصلت كتلة الائتلاف الحكوميّ على 54 مقعدًا، والقائمة المشتركة على 6 مقاعد. وقد تبيّن من نتائج الاستطلاع أنّ الليكود سيحصل على 35 مقعدًا، وأنّ حزب "الصهيونيّة الدينيّة" سوف تزداد قوّته الانتخابيّة ليصل إلى 10 مقاعد ليكون الحزب الثالث في الكنيست، بعد حزب الليكود وحزب "يوجد مستقبل" برئاسة لپيد (20 مقعدًا). أمّا حزب "يمينا" برئاسة نفتالي بِنِت، فسيحصل على 6 مقاعد، والقائمة العربيّة الموحّدة على 4 مقاعد، ولن يتمكّن حزب چدعون ساعَر وزير القضاء (حزب "أمل جديد") من تجاوز نسبة الحسم.[5]

تبيّن نتائج هذه الاستطلاعات، وأخرى لا تختلف كثيرًا عنها، النقاط التالية:

1- يزداد تمثيل معسكر نتنياهو المُعارِض في الكنيست، إذا جرت انتخابات في إسرائيل، حيث يصل إلى 60 مقعدًا. وهذا يعني أنّ نتنياهو قد يكون قادرًا على تشكيل حكومة مستقبليّة إذا جرت انتخابات جديدة، دون الاحتياج إلى ضمّ واحدة من الكتل اليمينيّة المنضوية حاليًّا في إطار الائتلاف الحكوميّ، مثل حزب "يمينا".
2- ازداد التأييد لحزب "الصهيونيّة الدينيّة" المتطرّف في جميع استطلاعات الرأي، حيث يرتفع تمثيله البرلمانيّ من 6 مقاعد إلى 10-11 مقعدًا حسب استطلاعات الرأي، ليَكون الحزبَ الأكبر الثالث في الكنيست، ممّا يجعله مركّبًا مركزيًّا في الحكومة القادمة إذا شكّلها بنيامين نتنياهو، وسيشغل أعضاء الحزب الذين يحملون مواقف متطرّفة - مثل إيتمار بن چڤير- مناصب وزاريّة في هذه الحكومة، وسيكون لهم تأثير على السياسات الإسرائيليّة في جميع المجالات.
3- إذا كانت نتائج الانتخابات القادمة مشابهة لنتائج الاستطلاعات الحاليّة، أي حصول معسكر نتنياهو على 60 مقعدًا، فهذا يعني أنّه سيحتاج إلى دعم قائمة يمينيّة من الائتلاف الحكوميّ، وهو ما يرجّح أن تكون هذه القائمة هي حزب "يمينا" التي يريد معظم أعضائها، وفي مقدّمتهم وزيرة الداخليّة أيِّيليت شَكيد، العودةَ إلى حكومة يمينيّة صِرفة.
4- لن تتمكّن مركّبات الائتلاف الحكوميّ الحاليّ من إعادة الكَرّة وتشكيل حكومة، فجميع مركّباتها ستحصل على 54 مقعدًا، ممّا يدفع قوائم فيها إلى التفكير من جديد في الانضمام إلى حكومة يشكّلها ويترأّسها بنيامين نتنياهو، مثل حزب "أزرق أبيض" برئاسة چانْتْس وطبعًا حزب "يمينا".

[5] هآرتس. (2022، 7 حزيران). استطلاع: 60 مقعدًا لمعسكر نتنياهو، "أمل جديد" لن تجتاز نسبة الحسم. هآرتس. [بالعبريّة]

5- إذا استطاع نتنياهو تشكيل حكومة من أحزاب يهوديّة فقط -وهو الخيار الوحيد أمامه- فهذا يعني أنّ تجربة القائمة العربيّة الموحّدة قد انتهت، وسيكون لها تداعيات كبيرة على مستقبل العلاقات العربيّة اليهوديّة في إسرائيل، وعلى القدرة على التأثير على القرارات الحكوميّة، وربّما ستؤدّي إلى إلغاء ما اتُّفِق عليه في الحكومة الحاليّة من خطط وميزانيّات للمجتمع العربيّ في إسرائيل.

تتّجه إسرائيل إلى انتخابات خامسة خلال فترة عامين ونصف العام، تَخَلَّلَها تشكيل حكومتين صمدت كلّ واحدة منهما عامًا واحدًا، حكومة نتنياهو - چانْتْس، وحكومة بِنِت - لَپيد. ولكن يبدو أنّ تجربة الحكومة الحاليّة سوف تؤدّي إلى ازدياد احتمالات تشكيل حكومة برئاسة نتنياهو بعد الانتخابات، فالخياران لتشكيل حكومة سيكونان إمّا حكومة برئاسة نتنياهو، وإمّا الذهاب مرّة أخرى إلى الانتخابات. وعلى ما يبدو، لن يكون ثمّة خيار ثالث. ستسهم هذه المعادلة في تشكُّل إمكانيّة أن تضمّ الحكومة القادمة مركّبات من الحكومة الحاليّة، كحزب "يمينا" مثلًا، أو حتّى حزب "أزرق أبيض". وقد ينضمّ الأخيران إلى الحكومة بذريعة منع نتنياهو من تشكيل حكومة يكون فيها حزب الصهيونيّة الدينيّة أحدَ مركّباتها، أو مركّبًا مركزيًّا فيها.